



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 10/466
للنشر الفوري
٢ ديسمبر ٢٠١٠

دور التعاون العالمي يتصدر أولويات برنامج العمل الجديد في صندوق النقد الدولي

ذكر السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، ضمن [برنامج عمل الصندوق*](#) نصف السنوي أن الصندوق يعتزم تركيز جهوده في الفترة القادمة على تشجيع التعافي العالمي المتوازن والقابل للاستمرار، وتعزيز الكفاءة في عمل النظام النقدي الدولي، والسعي لتقوية البنيان المالي العالمي. ويبرز البرنامج الذي نُشر اليوم إطلاق مبادرات جديدة في كافة المجالات، مع التركيز على استمرار التزام الصندوق بدعم البلدان منخفضة الدخل.

وقال السيد سترأوس-كان أثناء عرض برنامج العمل أمام المجلس التنفيذي إن "محور التركيز في برنامج عملنا يتوافق مع أهم الأولويات التي أكد عليها بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في أكتوبر الماضي، وكذلك خطة عمل سول التي أصدرها قادة مجموعة العشرين. وسوف نكثف التركيز في إطار هذا البرنامج على توثيق التعاون العالمي بشأن السياسات، وهو مطلب أساسي لتحقيق توازن أكبر في تعافي الاقتصاد العالمي، وعلى تخفيف التوترات الحالية في النظام النقدي الدولي، وإقامة بنيان مالي عالمي قوي."

التعاون العالمي بشأن السياسات

ومن المقرر نشر الأعداد الأولى من تقارير التداعيات المعنية بالصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في النصف الثاني من عام ٢٠١١. وسوف تتضمن هذه التقارير تقديرا لأثر السياسات المحلية المتبعة في هذه البلدان ذات الأهمية النظامية على غيرها من البلدان، كما ستساهم في جهود الصندوق الرقابية على نطاق أوسع.

وإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق دعم عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين (MAP) بإجراء تحليلات تقيس مدى ملاءمة سياسات المجموعة لتحقيق هدف استعادة التوازن العالمي واقتراح التعديلات الممكنة في السياسات المتبعة.

النظام النقدي الدولي

سوف يتضمن العمل في هذا المجال المهم مجموعة من التحليلات وأدوات السياسة متعددة الأطراف. وعلى وجه التحديد، سوف يبدأ المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٠ مناقشة إمكانية وضع إطار متعدد الأطراف لتحليل تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود والتعامل معها، وتلي ذلك مناقشات لتجارب بلدان محددة وللمشورة المقدمة من الصندوق بشأن السياسات للبلدان التي تواجه تدفقات رأسمالية داخلية كبيرة.

وسيعمل الصندوق على تقدير التكاليف والمزايا المرتبطة بحيازة احتياطات رسمية وقائية وينظر برؤية أوسع في الدور الذي تؤديه شبكات الأمان المالي العالمية في تخفيف الأزمات النظامية. ومن المقرر أيضا أن يبحث المجلس التنفيذي في أوائل ٢٠١١ مدى الحاجة إلى تعزيز دور حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي ووحدة حساب. وأخيرا سوف يناقش المجلس في خريف ٢٠١١ مذكرة المفاهيم الصادرة بشأن *مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات ومراجعة قرار عام ٢٠٠٧ المعني بالرقابة الثنائية*، وهو ما سيكون فرصة للنظر في المساهمة التي يمكن أن يقدمها الصندوق من خلال عمله الرقابي في تعزيز كفاءة النظام النقدي الدولي.

البنيان المالي

فيما يتصل ببنيان التنظيم المالي، يتوخى برنامج العمل البناء على اتفاقية بازل الثالثة التي صدرت مؤخرا، مع تركيز المجلس التنفيذي على الرقابة الاحترافية الكلية، بما في ذلك انعكاسات التيسير الكمي على الاستقرار المالي، وإدارة الأزمات وتسويتها، وتقييمات المعايير، وفجوات البيانات.

البلدان منخفضة الدخل

سيقوم الصندوق، استنادا إلى عمله في البلدان منخفضة الدخل، بطرح العوامل الدافعة للنمو في هذه البلدان، مع تسليط الضوء على الفرص والتحديات الناشئة عن تنامي دور البرازيل والهند وروسيا والصين (مجموعة "بريك") في تنميتها الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، سوف يراجع الصندوق علاقته بالبلدان ذات الدخل المنخفض التي تشهد أوضاعا هشة لبحث كيفية مساعدتها على نحو يساهم في مواجهة التحديات الفريدة التي تواجه هذه المجموعة من البلدان منخفضة الدخل.

وختاما قال السيد ستراوس-كان: "لن يتسن تخفيف توترات الاقتصاد العالمي وتحقيق تعافٍ قوي وقابل للاستمرار إلا باتباع مناهج تعاونية. وقد صُمم برنامج عملنا بحيث يعالج هذه القضايا ويساعد البلدان الأعضاء على مواجهة هذه التحديات".

* بالإنجليزية